مجالس المحافظات في نينوى وبغداد والبصرة تحت رقم ٥٠٤

الضياء
بهرا

Bahra No. 470 Sun. 18 Jan 2009

العدد ٤٧٠ – الأحد ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م – ٦٧٥٨ آ

مؤشرات على انتخابات مجالس المحافظات

بقلم: خوشابا سولاقا

بالرغم من عدم اهمية انتخابات مجالس المحافظات في الظروف العراقية الحالية بسبب ما يعانيه البلد من تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية وامنية وما يتعرض له البلد من مؤامرات وتحديات داخلية واقليمية ودولية وضعف اواصر الوحدة والتماسك بين مكوناته القومية والدينية والطائفية على كافة المستويات التي تبدو موحدة على مستوى الاعلام وممزقة ومفككة باقصى درجة على مستوى الواقع الفعلي، لان هذه الانتخابات والمجالس التي تنبثق منها لا تؤدي الى اي تغيير جوهري في سياسة البلد القائمة حاليا على اساس المحاصصة القومية والطائفية والتشرذم الحزبي ومعاداة قيم الحرية والديمقراطية الحرة والوطنية الحقة عمليا وموالاتها شكليا على مستوى الخطاب الاعلامي. ولكن بالرغم من كل هذا وذاك فان الديمقراطية والحرية والنظام الديمقراطي ليست صيغا جاهزة تشترى او تستورد وتطبق في الحياة اليومية ، بل هي صيغ تبنى وتتكون وتتشكل في الحياة اليومية للمجتمعات بعملية تراكمية تطورية بحكم تكرار الممارسة الحياتية لهذه المفاهيم لتصبح على المدى البعيد صيغا جاهزة وملائمة للمجتمع العراقي لانها تكون قد تولدت في خضم الصراعات والتناقضات الموجودة والتي تتواجد في المجتمع العراقي وتتبلور بالشكل والمستوى الذي يتطلبه تطور الحياة والممارسات السياسية في العراق.

ولكن بالرغم من كل ما يظهر للعيان من ضعف استجابة المواطن نحو هذه الانتخابات وعدم اهتمامه بها بسبب ما اصابه من خيبة امل واحباط معنوي لفشل كل المؤسسات المنتخبة سابقا من مجلس النواب ومجالس المحافظات الحالية لانها لم تستطع تقديم اي شيء ايجابي له ولم يجر اي تحسن في المستوى المعاشي والخدمي والامني له لذلك نرى ان المواطن لا يرى اي بريق او حتى بصيص امل من المجالس الجديدة التي سيشارك في انتخابها، لذلك فان للمواطن الحق في مثل هذه الظروف ان يكون له رد فعل سلبي تجاه اي انتخابات كانت وبالتالي يعتبر ذلك موقفه السياسي من عملية الانتخابات وهذا امر طبيعي لا يجب ان يلام المواطن عليه، وخصوصا في ظل ضعف وحتى غياب الوعي الثقافي الانتخابي لدى المواطن لكون تجربة العراق في هذا المجال وليدة وحديثة العهد. ولكن بالرغم من كل ما ذكر هناك مؤشرات ايجابية اظهرتها هذه الانتخابات على مستوى المواطن الناخب او على مستوى النخب السياسية نذكرها لاجل ان يرعوي من يمارس السياسة في هذا العالم المتغير والمتجدد بغير قواعدها الصحيحة والسليمة ولاجل ان يعرف بانه في التالي لا يصح الا الصحيح وان تطور الحياة الانسانية تلفظ في عمليتها التطورية كل قديم بالي وتقبل كل جديد واعد. ومن هذه المؤشرات:

اولا: ان الرأي العام للمواطن العادي الناخب والنخب السياسية المختلفة هو باتجاه الاستقطاب حول الولاء الوطني والمواطنة والشراكة الوطنية ونبذ الولاءات والخصوصيات الاخرى القومية والدينية والطائفية والمناطقية ولوائح الاعلانات والدعاية المنتشرة في الشوارع تجمع على ذلك وهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا يبشر بالخير للوطن والشعب.

ثانيا: يشير الواقع الاعلامي والدعاية الانتخابية في الشارع العراقي لهذه الحملة الانتخابية على حلول مرحلة تفكك القوائم الطائفية والقومية بشكل خاص وذات التوجه الديني في خطابها السياسي بشكل عام، وتعدد القوائم ذات التوجهات الوطنية والديمقراطية المنبثقة اصلا من قوائم ذات توجه طائفي سابقا، وكذلك ظهور قوائم ذات توجهات فكرية لبناء دولة ديمقراطية مدنية، وبالمقابل غياب القوائم ذات التوجهات لاقامة دولة دينية او قومية على غرار التجارب الفاشلة في بعض البلدان من العالم العربي والاسلامي سابقا وحاليا، وهذا ايضا يعتبر مؤشرا ايجابيا يبشر بمستقبل زاهر ومشرق للعراق.

ثالثا: يشير الواقع الحالي للعراق على ضعف وتفكك التيار الديمقراطي الليبرالي واليساري الوطني، حيث نلاحظ غياب وجود قائمة تمثل وحدة هذا التيار باستثناء قائمة "مدنيون" التي تمثل جانبا من هذا التيار الكبير والمؤثر في الشارع والمجتمع العراقي غير الموحد بسبب عدم النضج السياسي الوطني للكادر القيادي لهذا التيار بمختلف فصائله. هذا التيار الذي عليه تعقد الآمال العريضة للشعب العراقي في بناء العراق الديمقراطي الحر الجديد الموحد. املنا من قادة فصائل هذا التيار ان تتوحد في انتخابات مجلس النواب القادمة.

> **ان للمواطن الحق في مثل هذه الظروف ان يكون له رد فعل سلبي تجاه اي انتخابات كانت وبالتالي يعتبر ذلك موقفه السياسي من عملية الانتخابات وهذا امر طبيعي لا يجب ان يلام المواطن عليه، وخصوصا في ظل ضعف وحتى غياب الوعي الثقافي الانتخابي لدى المواطن لكون تجربة العراق في هذا المجال وليدة وحديثة العهد**

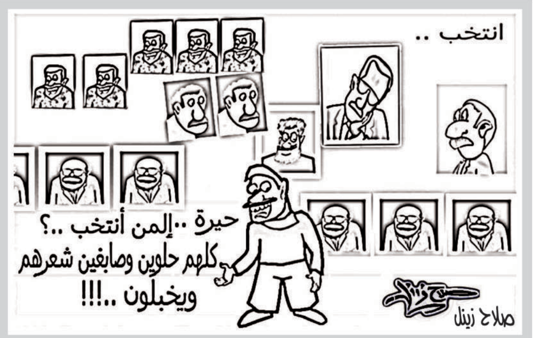
انتخب ..
حيرة .. إلمن أنتخب ..؟
كلهم حلوين وصابغين شعرهم
ويخبلون ..!!!
صلاح زينل

قراءات

المرأه ودورها في المجتمع

ذنون محمد

عانت المرأة ومنذ عقود طويلة من تعسف المجتمع ورجالاته حيث تم دفنها في البيت وهي حية تستنشق الهواء بل ان البعض من تلك المجتمعات القديمة اعتبرت المرأة وعاملتها على انها سلعة حالها كحال السلع الاخرى تباع وتشترى وبأبخس الاثمان وهي بهذا العمل او المفهوم حط من قدرها ومكانتها في المجتمع الانساني.

وعليه يمكن القول ان العمل بهذا المنطق يجعل نصف المجتمع مجمدا وغائبا عن الحياة الانسانية الا في جوانب قلة حيث اقتصر دورها بداية على ادارة شؤون البيت وتربية الاطفال وهو عمل كانت دائما تتلقى الصفعات بسببه من الزوج خصوصا ان خرج الولد او البنت عن طوع الوالدين في أي مسألة او اذا اخلت هي بأمر الواجب المنزلي فكان بعض الرجال يتشرفون وهم يدخلون الى البيت بصفع المرأة بدل السلام عليها او ألاستماع الى طلباتها الضرورية. وللعلم ان هذا الامر عملت به اوربا ايضا، فكانت المرأة مجرد كمالية في بيت زوجها همها ودأبها في الحياة اسعاد الرجل وتنفيذ رغباته الغريزية. بل ان واحدا من اعظم منظري الثورة الفرنسية الحديثة وأقصد به جان جاك روسو كان من القائلين" ان المرأة خلقت ملهاة للرجل"، وهو بهذا القول الذي نادى به طويلا يعبر عن سلوك مجتمعه تجاه المرأة فهي لم تكن في نظره الا وسيلة لأسعاد الرجل واشباع بطنه وهذا القول ايضا كان يؤمن به بعض الفلاسفة في تلك الفترة امثال الالماني نيتشه فهو يقول عنها "اذا كنت ذاهبا الى المرأة فلا تنسى عصاك".

اذن الكثير من الاقلام التي كانت تنطق في تلك الفترة كانت تعبر عن سلوك مجتمعها فهي حطت من قدر المرأة ومكانتها بل يمكن القول انها عطلت جهدا كان من الممكن ان يقدم شيئا مفيدا للمجتمع .وقد حاولت البعض من نساء اوربا في تلك الفترة بألمطالبة بحقوقهن الاجتماعية في العمل والتعليم ومكافحة تلك النظرة التي كانت سائده حول بنت حواء فتم لهن الأمر وبمساعدة من بعض الكتاب او المفكريين الذين كانوا يؤيدون فكرة تحرر المرأة من بعض الاعراف او القيم التي كانت سائدة والتي لا اساس لها فبداية الامر لم يكن المجتمع يستوعب ان تخرج المرأة الى العمل او الحقل الدراسي فلم يتصور عقله ان تنافسه المرأة في هذا المجال او الباب الاجتماعي.

فالبعض من علماء الدين ومن باب الحيطة والحذر كان يحرم على المرأة دخول المدارس التعليمية وكانت حجتهم السائجة في ذلك الخوف من المرأة ان تراسل او تخاطب الاخريين وهم بهذا المنطق ركنوها في زاوية مهملة بل ان البعض اعتبرها سببا من اسباب فساد المجتمعات ولكن الاراء الحديثه حددت خطورة هذا الامر من الرجل بدليل ان القوة الغريزية لديه اقوى مما لدى المرأة بعض النساء علقن مازحات على هذه الدراسة بألقول اذن الاولى ان يجلس الرجل في البيت ويمارس الاعمال المنزلية من طبخ وتربية وليس المرأة. وهذه الاراء لاتعبر بأي حال عن رأي الدين تجاه المرأة بل هو تأويل البعض او حجتهم في الدفاع عن ارائهم او اجتهاداتهم فهي كانت لها ما لها من حقوق وعليها ما عليها من واجبات تجاه المجتمع الذي تقطن فيه وفي يومنا هذا نالت المرأة على سبيل المثال في مجتمعنا المكانة التي تستحق فأصبح تمثيلها النيابي واضحا ونسبتها عالية بل ان البعض منهن تقلدن الوظائف المرموقة وقد حفظ لها الدستور الحالي المكانة التي تستحق وكل هذا ناتج من التجمعات النسوية التي اصبحت تطالب بالحقوق الكامله للجنس اللطيف. وقد حدثنا التاريخ عن الكثير من النساء اللواتي رافقن الرجال في الغزوات او المعارك المهمه بل ان البعض منهن كانت مرجعا للرجال في بعض العلوم الانسانية.

اما الأن فقد اخذت المرأة مكانها الطبيعي الذي تستحقه فأحست بثمرة جهدها وكفاح السنين وأدت دورها في بناء وخدمة المجتمع الانساني الذي اصبحت تشارك الرجل فيه فلم يقتصر دورها على التربيه وتنشئة الجيل فقط بل شاركت ببعض الاعمال الحياتية جنبا الى جنب مع نظيرها الازلي الرجل بل ربما تفوقت عليه في بعض المهام بل انها ترأست الكثير من الحكومات والبلدان وهي بهذا العمل ابطلت تلك الحجة التي كانت تحوم حولها منذ عقود طويلة ولسان حالها يقول التجربة خير برهان .

العرب.. وغزة.. والدرس المتكرر

حميد الموسوي

ستون عاما وفلسطين -قضية العرب الاولى وهمهم المؤرق ومشكلتهم المستعصية وتزداد تعقيدا وتستنزف ضحايا وتخلف الوفا من الارامل واليتامى وطوابير من الاسرى في سجون الغاصب المحتل. ستون عاما تحررت الدول العربية من ربقة الاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي، نالت استقلالها وتبدلت ممالك بعضها الى جمهوريات واخذت مواقعها في المنظومة الدولية ونالت باستحقاق واقتدار عضوية الامم المتحدة.. وكل المنظمات العالمية ولكنها و-بكل اسف- لم تتقدم خطوة واحدة في طريق حلحلة القضية الفلسطينية، وبرغم الحروب الرئيسة الثلاث التي خاضتها في الاعوام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . لم يستفد العرب من دروس هذه الحروب ولم يستخلصوا العبر، مرت بكل مآسيها وضحاياها مرور مجازر "صبرا ،شاتيلا، وقانا، وجنوب لبنان، واخرها وليس اخيرها.. غزة". ومع ما تمخضت عنه اتفاقية اوسلو في تسعينات القرن المنصرم "الارض مقابل السلام" والتي ادت الى قيام دولة فلسطينية "شكلية" على مساحة صغيرة تفتقر الى ابسط مقومات الدولة. لم يستفد العرب عامة والفلسطينيون خاصة من استثمار هذه المنجز، وانتهاز هذه الفرصة والعمل وفق قاعدة "خذ وطالب" ومن خلال كل المنافذ وعبر جميع القنوات سرا وعلانية لتحقيق الهدف المنشود المتمثل بقيام دولة فلسطينية متكاملة وفق كل المعايير لها حدودها وحكومتها وجيوشها وسفاراتها وعاصمتها القدس بجزئيها الشرقي والغربي، بل على العكس تماما فقد تراخى البعض، واكتفى البعض الاخر بمسمى هذا الدولة وركن اخرون لاحلام ومواعيد بعيدة المنال،وخلد غيرهم للراحة يائسين قانطين. وليت الامر انتهى عند هذه الحدود، فقد اصيب الصف الفلسطيني بشرخ كبير وجرح عميق اثر وقوع اصحاب القضية في شراك وفخاخ اعدت بعناية جاعلة منهم "فتحاويين وحمساويين" يتنافسون على امتار واشبار، يتناحرون على شبه سلطة لا حول لها ولا قوة الامر الذي وضع دول العالم في حل من القضية الفلسطينية، واعطى لبعض الحكومات العربية اعذارا وذرائع للتنصل من بعض الالتزامات، وجعل الصهاينة في مركز قوة مضاعفة امام خصم اعان على نفسه بالتجزئة والتشتت وها هم يستثمرون الفرصة لينقضوا بقواتهم الجوية والبرية والبحرية على مدينة غزة بعد ان حاصروها شهورا عدة. مدينة بمساحة ثلاثمائة وخمسة وستون كيلو مترا مربعا وبكثافة سكانية تقدر بمليون ونصف المليون مواطن تتعرض لهجوم بهذا الحجم كم سيكون حجم الدمار والخراب.. وكم سيبلغ عدد الضحايا الابرياء؟!.

سبعة عشر يوماً مرت حتى كتابة هذه السطور والهجوم يزداد عنفاً وبربرية والحكومات العربية بين متردد في اصدار بيان شجب واستنكار، وبين مطالب بعقد قمة طارئة، وبين جامع لتبرعات اقل بنسبة ١-مليون من تبرعاته الى ضحايا كاترينا في الولايات المتحدة ومن تبرعاته لمعالجة الازمة المالية العالمية الاخيرة.بعض الحكومات منعت التظاهرات السلمية، وبعضها تصدت لها بأجهزة قمعية وبعضها لم تصدر بيان استنكار حتى، بل لعنت الرئيس الفنزويلي شافييز لانه طرد السفيرالاسرائيلي وموظفي السفارة الاسرائيلية!. بعد خمسة عشر يوما مجلس الامن يصدر قرارا بوقف اطلاق النار من جانب اسرائيل واطلاق الصواريخ من جانب حماس وكالعادة اسرائيل ترفض الاستجابة للقرار مثلما رفضت القرارات السابقة مستخفة بكل ما صدر عن المنظمة الدولية كونها دولة قائمة على الحرب والعدوان زادها غطرسة تفرد العرب واختلاف كلمتهم وتشرذم الفلسطينين وتعدد ارائهم. ليس بجديد ولا مستغرب هذا الهجوم البربري الاسرائيلي وما خالطه من انتهاك لابسط حقوق الانسان وما صاحبه من قتل وتدمير عشوائي وما خلفه من ضحايا لا تعد من الابرياء المدنيين اطفالا ونساءا وشيوخا وما نتج عنه من تدمير لكل البنى التحتية في غزة، فهذا ديدن اسرائيل ونهجها من مذابح دير ياسين ومرورا بكل حروبها العدوانية مع العرب وهذا ما اثبتته ميدانيا وعلى مرأى ومسمع العالم الذي يغض النظر عن جرائمها حينا ويؤيدها حينا ويدفعها للعدوان احيانا اخرى، لكن المستغرب والمستهجن والمؤلم في آن واحد عدم اتعاظ اصحاب القضية ومرور الدروس والعبر مر الكرام عليهم.

الرئيس الفرنسي ساركوزي في جولة مكوكية محاولا ايقاف هذه الحرب، وشعوب اوربية تتعاطف مع غزة وتخرج في مظاهرات غاضبة تندد بأسرائيل وحتى بعض الجمعيات اليهودية في امريكا وبريطانيا تعقد ندوات تدين المذابح الاسرائيلية والعرب لا يحاولون استثمار هذا التعاطف ولا يقدرون ثمن هذه الفرصة مع كل ما يملكونه من اوراق الضغط.

بعضهم لا يريد اغضاب امريكا، وبعضهم يريد ان يأتيه الفلسطينيون والرؤساء والملوك متوسلين وبعضهم يلقي باللائمة على "فتح وحماس" وبعضم..

لا شك ان القوى الفلسطينية بكل فصائلها امام امتحان تاريخي واختبار مصيري يضع مستقبل القضية الفلسطينية ومصير اجيالها في منعطف حرج تتحمل القيادات الفتحاوية والحمساوية مسؤوليته ونتائجه خاصة بعدما تكررت الدروس وتكشفت المواقف ووضحت النوايا واسقطت الحجج. ليس امام قادة فتح او قادة حماس الا تأجيل خلافاتهم، ونسيان المصالح الفئوية والحزبية والجلوس كعائلة واحدة للاحتكام الى منطق العقل وعدم الانجرار وراء بعض الاوهام فقد دفع الشعب الفلسطيني ما لم تدفعه شعوب الارض من ضحايا، وخسر ما خسرنتيجة انقسام قياداته وتشتت ارائهم وتعدد ميولهم واهوائهم، واعتمادهم على غيرهم وانتظارهم الحل والنصر من سراب ووعود المتفرجين.

القانون الدولي.. والجرائم ضد الانسانية

د. غضنفر حكمت الشيخ

يبدو واضحا بجلاء ان الحاجة ماسة جدا لاقامة نظام سياسي دستوري تعددي فيدرالي ليبرالي ديمقراطي موحد ويمتلك فعالية كل تلك المواصفات لا لمجرد شعارات تسويقية او املاءات ترويجية. هذه هي اصلا حاجة طبيعية فطرية تتطلع اليها البشرية ان ذلك عزيزي القارئ الكريم يتطلب صياغة نظام حكم سياسي قائم على الديمقراطية الساعية الى تفعيل الحقوق الانسانية على وجه التحديد، لحماية المواطن العراقي في عموم البلاد وتوفير سبل رخائه والحفاظ على عزته وكرامته.. والتي هي من كرامة العراق.

يسهر القضاء على تحقيق العدالة بتطبيق القانون تطبيقا يستوعب جوهرة العدالة ويحتوي العلاقات الانسانية الطبيعية ويسهم في تعميق روحية المواطنة والتماس السلم في ظل راية موحدة.. وولاء مطلق للعراق.

ان حق التقاضي مكفول للجميع، وينبغي ان تكون صورة القانون واضحة لبيان الاجراءات اللازمة لممارسة هذا الحق ابتداءا من تشكيل المحاكم وانواعها ودرجاتها واختصاصات كل منها وانتهاءا باصدار الحكم، وان تكون جلسات المحاكم علنية، وتصدرباسم الشعب، وتلتزم المؤسسات والهيئات وجميع الجهات المعنية التزاماً حرفيا بتنفيذ ما يصدر عن القضاء من احكام وقرارات، مع التاكيد التام بان لاتنشأ اية استثنائية وتحت اية ظرف ومهما يطرأ من حجج واعذار وتبريرات.

الجريمة ضد الانسانية هي الارتكاب في اطار هجوم واسع النطاق او منهجي موجه ضد اي مجموعة من السكان المدنيين - وعن علم بالهجوم- وضمن الافعال التالية:

1- القتل العمد. ٢-الابادة. ٣- الاسترقاق اي ممارسة الاتجار بالاشخاص ولاسيما النساء والاطفال. ٤- ابعاد السكان او النقل القسري للسكان. ٥- السجن او الحرمان الشديد من الحرية او على اي نحو اخر بما يخالف القواعد الاساسية للقانون الدولي. ٦- التعذيب. ٧-الاغتصاب، او الاستعباد الجنسي، او الاكراه على البغاء، او الحمل القسري، او التعقيم القسري، او اي شكل من الاشكال ذات طابع العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.٨- اضطهاد اية جماعة محدودة او مجموعة محددة من السكان لاسباب سياسية او عرقية او قومية اواثنية او ثقافية او دينية متعلقة بنوع الجنس على النحو المعروف -الذكر او الانثى- او لكل ما لم يجيزه القانون الدولي.

9- الاختفاء القسري للاشخاص، يعني القاء القبض او الاحتجاز او الخطف من قبل دولة او منظمة سياسية او بأذن او بدعم منها لهذا الفعل او بسكوتها عليه،ثم رفضها الاقراربحرمان هؤلاء من حرياتهم او اعطاء معلومات عن مصيرهم او عن اماكنهم ووجودهم، بهدف حرماتهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

ان بناء جهاز امني وطني هو الضمان لتفعيل دور القانون والسلطة القضائية ضمن الثوابت الدستورية، وان الاجهزة الامنية العراقية الجديدة بحاجة الى كل جهد عراقي في مجال الخبرات الفنية والمهنية. صحيح اننا جميعا ضد الجريمة ونرفض كل المجرمين الا اننا لن نهمل فنون الكشف عنها والتوصل لموقع الجريمة وتعرية مرتكبيها. نحن نسعى الى تثقيف يعزز ويحمي التعدد اللوني الجميل الذي منح المجتمع الديمومة والاستمرارية.

ولا ننسى الاجهزة الامنية الجنائية فهي حجر مهم في بناء الامن الوطني لخلق اجواء تصون الانسانية عمليا وتربويا ومهنيا.. لضمان الحق الانساني بمطلق من الحرية والتحرر من تركات العبودية الثقيلة الفاسدة.

ولايجيز القانون تأويل او تفسير اية فقرة او اي بند خلاف القصد الانساني او على نحو يمس القوانين الوطنية التي تحمي انتهاك الحقوق والقدسية الانسانية.